الأنباء
السبت 11 يناير 2014

حشود من المصريين تحدت الطقس وزحفت إلى السفارة للإدلاء بأصواتها على الدستور

السفير المصري لـ «الأنباء»: أتوقع أكثر من 20 ألف صوت خلال أول 3 أيام من التصويت

أسامة أبوالسعود

لم يمنع الجو الممطر والبرودة آلاف المصريين من التوافد على السفارة المصرية أمس في مشهد رائع للإدلاء بأصواتهم في الاستفتاء على الدستور المصري الجديد 2014.

واحتشد العشرات من المصريين في ساحة قريبة من السفارة أمام مدرسة قتيبة المتوسطة للبنين بالدعية وقاموا بالتعبير عن الفرحة في كرنڤال مصري رقصا وغناء على أنغام أغنية «تسلم الأيادي» رافعين أعلام مصر والكويت الحبيبة وصور الفريق السيسي.

وأعلن السفير المصري الذي حرص على التواجد منذ الصباح الباكر أن أكثر من 11 ألفا أدلوا بأصواتهم خلال أول يومين متوقعا مع هذا الحشد الكبير أن يتخطى عدد المصوتين على الدستور أكثر من 20 ألفا بنهاية يوم امس الجمعة.

وقال السفير سليمان في تصريحات لـ «الأنباء» إن هذا الحشد الرائع الذي فاق الوصف وفاق كل التوقعات يظهر معدن الشعب المصري الأصيل وحرصهم على استقرار مصر وضرورة عبور هذه المرحلة لمستقبل افضل لجميع المصريين.

جانب من المصوتين أمام السفارة المصرية أمس

وكرر السفير مناشدته للجالية المصرية بعدم الاستماع إلى أي شائعات من أي طرف وضرورة الحضور ببطاقة الرقم القومي الأصلية أو الجواز المميكن شرط للتصويت مع التسجيل لدى اللجنة العليا للانتخابات.

وأشاد السفير المصري بدور الكويت في الوقوف الى جانب الشعب المصري في كل الأوقات، كما أشاد بدور أجهزة الأمن الكويتية في تأمين عملية الاستفتاء، مؤكدا أن هذا ليس بغريب على الكويت وأهلها.

وعبر عدد كبير من المصريين عن سعادتهم وفرحتهم بالمشاركة في هذا العرس الديموقراطي بالاستفتاء على الدستور الجديد وطالبوا جميع المصريين بالمشاركة الإيجابية وإبداء رأيهم سواء بـ «نعم» أو «لا».

وأكد عصام محمود أن المشاركة في التصويت واجب قومي ووطني على كل مصري وعلينا جميعا أن نقول «نعم» للدستور لتجاوز تلك المرحلة العصيبة من تاريخ مصر.

جهد مشكور

قامت أجهزة الأمن الكويتية ببذل جهود كبيرة، لتأمين عملية الاستفتاء على الدستور بمحيط السفارة حيث انتشرت بإعداد كبيرة منذ الصباح الباكر بداية من يوم الأربعاء الماضي لتأمين وتنظيم العملية خارج أبواب السفارة.

ورغم الأجواء الممطرة وبرودة الطقس قامت أجهزة الأمن بالتواجد امس وبأعداد اكبر من اليومين السابقين لتأمين عملية الاستفتاء فشكرا لهم على جهودهم.

«العليا للانتخابات»: 39 ألف مصري بالخارج اقترعوا في نهاية اليوم الثاني للاستفتاء

القاهرة ـ أ.ش.أ: أعلنت اللجنة العليا للانتخابات برئاسة المستشار نبيل صليب، أن اليوم الثاني للاقتراع على مشروع الدستور، قد انتهى بتصويت 39 ألف مصري مقيم بالخارج، موضحة أن الناخبين المقيمين بالخارج، السابق قيامهم بالتسجيل للإدلاء بأصواتهم، قاموا ـ حتى الآن ـ بطباعة أكثر من 87 ألف بطاقة بيانات التصويت، اللازمة للإدلاء بأصواتهم أمام مقار البعثات الدبلوماسية. وأشارت اللجنة في بيان لها إلى أن عملية الاقتراع بدأت امس في معظم دول العالم، وتسير على قدم وساق وفي انتظام وهدوء، دون أي أحداث تذكر، حيث يجري التصويت في 138 لجنة فرعية (مقار البعثات الدبلوماسية المصرية) حول العالم تغطي المقيمين بـ 161 دولة. وأكدت اللجنة عدم وجود أية مشاكل أو معوقات تعرقل سير عملية التصويت حتى نهاية اليوم الثاني، سوى وقفة احتجاجية قام بها 25 شخصا أمام مقر السفارة المصرية بباريس في فرنسا، مشيرة إلى أن الأمن الفرنسي قام بصرف المحتجين في هدوء. وشهد امس إقبالا أكبر خاصة في دول الخليج، باعتبار أن الجمعة هو عطلة رسمية بجميع هذه الدولة، كما يتوقع زيادة كثافة التصويت في الأيام المقبلة.

برهامي: ندعو للتصويت بنعم للدستور لأنه يحافظ على الشريعة الإسلامية

أسوان ـ أ.ش.أ: أكد الشيخ ياسر برهامي نائب رئيس الدعوة السلفية وعضو لجنة الخمسين للدستور أننا لن ندخل الجنة أو النار عندما نقول نعم أو لا للدستور، بل ندعو كل المصريين إلى الاستماع إلى العقل وتغليب مصلحة مصر فوق كل اعتبار، وقال نائب رئيس الدعوة السلفية خلال المؤتمر الحاشد الذي نظمة حزب النور بأسوان برئاسة م. إبراهيم الشهير أمين الحزب إن هذا الدستور حافظ بكل شكل على مدنية الدولة وأحكام الشريعة الإسلامية، محذرا من مغبة الانزواء حول أفكار تهدم كيان وأركان الدولة والتي تدعو إلى مقاطعة الدستور لتعم الفوضى بالمجتمع وهاجم الدعوات التي خرجت للدعوة إلى هدم الجيش المصري مثلما حدث ذلك في النموذج العراقي والسوري.

كما حذر من مسلسل انهيار الدولة وتقسيم مصر في ظل أن مصر مستهدفة الآن كما تم ذلك في السودان وليبيا والعراق وغيرها من البلدان العربية.

وأوضح برهامي خلال المؤتمر أن السبب وراء الدعوة للتصويت «بنعم للدستور» لأنه دستور حافظ على هوية الدولة الإسلامية والعربية علاوة على أننا أمامنا تحديات تواجه المجتمع وتهدد استقراره، فضلا عن أن هذا الدستور يحافظ على جيش مصر العظيم، واصفا الدستور بالتوافقي.

ودافع برهامي عن الدعوة السلفية وحزب النور بأنهم لم يخونوا الإخوان المسلمين ولا الرئيس المعزول محمد مرسي بل إن الإخوان هم من خانوا العهد في كل ما توافقنا عليه، وانه ليس معنى أننا شاركنا في اختيار الرئيس مرسي كرئيس لمصر خلال الفترة الماضية بأن ذلك يعني السمع والطاعة له وعن توصيف مجلس الوزراء لجماعة الإخوان في مصر على أنها جماعة إرهابية، قال إن حزب النور يرفض هذا المصطلح، مطالبا بأن يكون هذا القرار صادرا بحكم قضائي.

ياسر برهامي

أكثر من 160 ألف ضابط ومجند لتأمين الاستفتاء بمصر

القاهرة ـ أ.ش.أ: اتخذت القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية كل الترتيبات والاجراءات المرتبطة بمعاونة وزارة الداخلية في تنظيم اعمال التأمين للاستفتاء على مشروع الدستور، والتأكد من تفهم جميع القوات المشاركة للمهام المكلفة بها لحماية المواطنين والتصدي لكل التهديدات والمواقف الطارئة التي يمكن مجابهتها خلال تأمين اللجان والمراكز الانتخابية، وتوفير المناخ الآمن لـ 52,742,139 مواطنا للأدلاء بأصواتهم داخل 30317 لجنة عامة وفرعية ومقرا انتخابيا يعاون في تأمينها اكثر من 160 الف ضابط ومجند بالجيوش الميدانية والمناطق العسكرية على مستوى الجمهورية بالتنسيق مع وزارة الداخلية واللجنة العليا للانتخابات وباقي الاجهزة المعنية بالدولة.

وقد نفذت عناصر مشتركة من القوات المسلحة ووحدات من الامن المركزي وعناصر الحماية المدنية بوزارة الداخلية العديد من البيانات العملية والانشطة التدريبية لانسب اسلوب لتأمين اللجان ومقار الاستفتاء، بمشاركة القوات الجوية والقوات الخاصة من الصاعقة والمظلات والشرطة العسكرية وجهاز النقل العام للقوات المسلحة.

شملت الانشطة رفع درجات الاستعداد القتالي واعداد وتجهيز القوات المشاركة في عمليات التأمين وتلقين القوات بالمهام والواجبات المكلفين بها، واستطلاع المقار الانتخابية للتأكد من صلاحياتها لاستقبال الناخبين، وكيفية التصرف خلال المواقف الطارئة بالتنسيق والتعاون المشترك مع الشرطة المدنية وباقي الاجهزة المعنية بالدولة، مع الاستفادة من الخبرات المتراكمة التي اكتسبتها عناصر القوات المسلحة خلال الجولات الانتخابية السابقة وبيانات عملية لاعمال فض الشغب والتعامل مع التظاهرات ومحاولات تعطيل الاستفتاء، وذلك وفقا للاساليب القانونية بدءا بالبيانات التحذيرية واستخدام خراطيم المياه والغاز المسيل للدموع، واستدعاء الاحتياطيات القريبة في حالة تطور الموقف للقبض على مثيري الشغب مع الالتزام بأقصى درجات ضبط النفس حفاظا على ارواح المواطنين.

كما تم تدريب القوات المشاركة على انسب الاساليب للتعامل مع المشكلات والمواقف الطارئة التي قد تؤثر على سير العملية الانتخابية داخل وخارج اللجان، وكيفية مجابهة التهديدات الارهابية المحتملة واعمال الاسعاف والاخلاء الطبي للحالات الحرجة باستخدام الاسعاف الطائر، وتسهيل الصعوبات التي قد تواجه الناخبين خاصة من كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، مع تسهيل عمل منظمات المجتمع المدني ومندوبي وسائل الاعلام المتابعين للاستفتاء بالتنسيق مع وزارة الداخلية، مع اتخاذ كل الترتيبات لمراقبة وتأمين عملية الاستفتاء بجميع المحافظات ونقل صورة حية الى مركز العمليات الرئيسي للقوات المسلحة والمراكز الفرعية بالمحافظات وبالجيوش الميدانية والمناطق العسكرية ومن خلال طائرات المراقبة الامنية وسيارات البث المباشر للأحداث.

وقد انهت الجيوش الميدانية والمناطق العسكرية استعداداتها للانتشار والمعاونة في تأمين عملية الاستفتاء داخل 352 لجنة عامة و11042 مركزا انتخابيا و13867 مقرا انتخابيا، واعداد قوات التأمين الثابتة والاحتياطات القريبة والبعيدة ودوريات التأمين المتحركة، واعطاء التلقين الكامل لجميع عناصر القوات المسلحة المعاونة في تأمين الاستفتاء وحماية الاهداف والمنشآت المهمة في الدولة بشأن اسلوب التعامل مع التهديدات التي تمس امن المواطنين خلال عملية الاستفتاء، مع التأكد من تكثيف اجراءات التأمين على الحدود البرية والساحلية على كل الاتجاهات الاستراتيجية والمجرى الملاحي لقناة السويس لمنع العمليات الارهابية ومحاولات التسلل والتهريب خلال عملية الاستفتاء بالتعاون مع قوات حرس الحدود والافرع الرئيسية للقوات المسلحة.

سقط في كمين بعد عملية تتبع استمرت أسبوعين

الأمن يعتقل مساعد قائد «الفرقان» في سيناء

العربية.نت: ألقت قوات الأمن المصرية شمال سيناء، القبض على أحد العناصر التكفيرية الذي ينتمي لجماعة «الفرقان»، التي تتبنى عمليات استهداف الجيش والشرطة في سيناء.

وكشف مصدر أمني في الشرطة أن المعتقل يدعى «معين ف. م»، وهو من مواليد 1977، ويعد أحد مساعدي قائد جماعة «الفرقان»، ويعمل مدرسا ويقيم بدائرة قسم ثاني العريش.

وتتبعت أجهزة الأمن المصرية المعتقل على مدار أسبوعين كاملين، وأعدت له كمينا محكما، امس الاول، بمشاركة رجال الأمن العام والأمن الوطني، ونجحت في إلقاء القبض عليه أثناء خروجه من المدرسة التي يعمل بها.

وقالت مصادر إن المعتقل مطلوب أمنيا حسب تحريات جهاز الأمن الوطني، التي أكدت مشاركته في زرع الألغام في طريق القوات خلال العملية العسكرية التي تتم حاليا في سيناء.

وأضافت أن العناية الإلهية أنقذت أفراد وآليات حملة مشتركة تضم قوات من الشرطة والجيش، الخميس، من موت محقق بعد اكتشاف وجود 5 ألغام تمت زراعتها في طريق القوات على طريق الجورة ـ الشيخ زويد شمال سيناء.

أحمد شفيق: لن أتردد لحظة في خوض سباق الرئاسة مجدداً إذا لم يترشح السيسي

القاهرة ـ وكالات: أكد الفريق أحمد شفيق، رئيس الوزراء الأسبق، والمرشح السابق للرئاسة، أنه حال ترشح الفريق أول عبد الفتاح السيسي لرئاسة الجمهورية سيكون من الداعمين له، مشددا في ذات الوقت على أنه إذا لم يترشح الفريق، فإنه لن يتردد لحظة في الترشح مجددا للرئاسة.

وأضاف شفيق في مقابلة ببرنامج «القاهرة 360» أنه مستعد لخدمة مصر في أى موقع من المواقع، لافتا إلى أنه ليس في حالة تشوق للمناصب، مضيفا: ولست قلقا من القادم، وشرف لى أن الشعب يكلفني أن أتولى أى شيء. وأكد شفيق أنه لم يتواصل مع الفريق «السيسي» سوى مرتين أو ثلاثة، وكلها في المناسبات. وتابع: «لدي تصورات وخطط للمشروعات الجديدة حال ترشحي للرئاسة»، مشيرا إلى أنه ليس كل من يمتلك خطط استثمارية يستطيع تنفيذها.

وردا على سؤال حول قبوله منصب نائب الرئيس إذا عرض عليه، قال: لا استطيع الإجابة عن قبول منصب نائب الرئيس من عدمه.

الفريق أحمد شفيق

الإفتاء المصرية: الديموقراطية التي تجسد مبادئ الإسلام السياسية ليست كفراً أو منكراً

القاهرة ـ أ.ش.أ: أكدت دار الإفتاء المصرية أن جوهر الديموقراطية التي تجسد مبادئ الإسلام السياسية في اختيار الحاكم، وإقرار الشورى والنصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومقاومة الجور؛ هي من صميم الإسلام وليست كفرا أو منكرا، كما يدعي البعض، حيث سبق الإسلام الديموقراطية في تقرير القواعد التي يقوم عليها جوهر الديموقراطية.

وأوضحت دار الإفتاء ـ في بيان أصدرته امس ردا على بعض الفتاوى التكفيرية التي تعتبر الديموقراطية كفرا، وتحرم المشاركة في أي من استحقاقاتها، والتي رصدها مرصد دار الإفتاء المصرية الذي تم إنشاؤه لمواجهة الفكر التكفيري ـ أنه لا يلزم من الدعوة إلى الديموقراطية اعتبار حكم الشعب بديلا عن حكم الله، إذ لا تناقض بينهما.

وأضافت أن الدين الإسلامي لا يمنع اقتباس فكرة نظرية أو حل عملي من غير المسلمين، فقد اقتبس رسول الله ﷺ فكرة الخندق من الفرس، كما اقتبس ختم كتبه من الملوك، واقتبس عمر بن الخطاب رضي الله عنه نظام الدواوين ونظام الخراج وطبقه، انطلاقا من قاعدة: (الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها).

وأشارت دار الإفتاء إلى أن الأنظمة المتعددة تختلف في ترتيب الحقوق السياسية وكيفية تطبيقها، والذي يعنى الإسلام به هو تحقيق المعنى والمضمون وترك آليات التنظيم وأدوات التطبيق لما يوافق كل عصر، مضيفة أن الديموقراطية التي يقرها الإسلام ويدعو إليها هي ديموقراطية لا تجعل ثوابت الأمة وهويتها من عقائد وأعراف محلا للإلغاء أو النقاش، حيث يعتبرها المجتمع المسلم خطوطا حمراء وإطارا للعمل الديموقراطي لا يجوز تخطيها.

وبينت أن الديموقراطية إذا كانت لا تتعدى على حقوق الشعوب في المحافظة على هويتهم وعقيدتهم وشخصيتهم، ولا تجعل ثوابت الأمة محلا للتبديل والتغيير فهي الديموقراطية التي تخدم الإسلام وتحقق أهدافه.

وشددت على أن الإسلام منهج واضح يمكن تطبيقه في كل عصر؛ حيث تمكن المسلمون الأوائل من تطبيقه في العصور الأولى للإسلام مع بساطة المجتمعات وقلة وظائف الدولة، كما تمكن المسلمون من تطبيقه مع تعقد المجتمعات وزيادة وظائف الدولة.

أحكام بالسجن لـ 113 متظاهراً مؤيداً لمرسي في أربع قضايا

القاهرة ـ أ.ف.ب: أصدر القضاء المصري امس الاول احكاما بالسجن على 113 متظاهرا مؤيدا للرئيس المعزول محمد مرسي تراوحت بين السجن ستة أشهر وسنتين وثلاث سنوات في اربع قضايا مختلفة ادينوا فيها بالتظاهر دون ترخيص وبأعمال شغب في القاهرة، حسبما قالت مصادر قضائية.

وأوضحت المصادر ان محكمة جنح الزيتون قضت بالحبس لمدة 3 سنوات بحق 63 متهما من انصار مرسي بعد ادانتهم بالتظاهر دون الحصول على ترخيص، والبلطجة واستعراض القوة والعنف وإتلاف الممتلكات العامة والخاصة، ذلك خلال مسيرة قاموا بها في منطقة الزيتون شرق القاهرة في نوفمبر الماضي.

وغرمت المحكمة كل متهم مبلغ 50 ألف جنيه (7160 دولارا اميركيا)، ويمكن اخلاء سبيل المتهمين اذا سددوا كفالة قدرها 5 الاف جنيه (716 دولارا اميركيا) لكل منهم الى حين صدور حكم نهائي في القضية من محكمة الاستئناف.

وفي قضية منفصلة، امرت محكمة جنح حدائق القبة بالسجن 3 سنوات بحق 24 متظاهرا مؤيدا لمرسي بعد ادانتهم في احداث شغب امام قصر القبة الرئاسي نهاية نوفمبر الفائت ايضا.

وصدرت امس الاول احكام بالسجن ايضا بحق طلاب مؤيدين لمرسي اتهموا بأعمال عنف في جامعة الازهر التي تعد معقلا لتظاهرات الطلاب الاسلاميين.

وقالت المصادر القضائية ان محكمة جنح مدينة نصر قضت بحبس 26 متهما من طلاب جامعة الازهر المؤيدين لمرسي لسنتين وستة اشهر في قضيتين مختلفتين بعد ادانتهم بالتخريب والتورط في اشتباكات وأحداث عنف في حرم المدينة الجامعية للازهر. وجرت الاشتباكات تلك خلال نوفمبر الفائت.

وقالت المصادر القضائية ان المحكمة ادانت المتهمين الاربع والعشرين «بإثارة الشغب والبلطجة والتجمهر وإتلاف الممتلكات العامة والتعدي على قوات الشرطة والانضمام إلى عصابة إرهابية مسلحة تهدف إلى تكدير السلم والأمن العام».

وقبل اقل من اسبوعين، قضت محكمة مصرية بحبس 139 من أنصار مرسي لمدة عامين لمشاركتهم في اعمال عنف في منطقتي باب الشعرية ورمسيس في وسط القاهرة اثناء مسيرة نظموها في منتصف يوليو.

وفي نوفمبر الماضي، قضت محكمة مصرية بالسجن 17 عاما لاثني عشر طالبا مؤيدا لمرسي بعد ادانتهم بالتورط في اعمال عنف في مشيخة الازهر في القاهرة.

ويلزم قانون التظاهر الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في نوفمبر الماضي منظمي التظاهرات بإبلاغ السلطات قبل ثلاثة ايام عمل على الاقل من موعدها، والا اعتبرت مخالفة ومن حق الشرطة تفريقها تدريجيا وفق القانون.

الرقابة المالية تلغي العمل بقانون صكوك 2013 وتستحدث آلية «السندات الإيرادية»

القاهرة ـ أ.ش.أ: صرح شريف سامي رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية بأن مجلس إدارة الهيئة وافق على إلغاء العمل بقانون الصكوك الصادر في مايو 2013 خلال فترة حكم الرئيس المعزول محمد مرسي، على أن يتم استبداله باب فقط في قانون سوق المال بعد إجراء التعديلات اللازمة عليه، مشيرا إلى أن الهيئة استحدثت آلية جديدة لتمويل المشروعات الحكومية من خلال طرح السندات الإيرادية والمعمول بها في كثير من دول العالم.

وقال سامي أمس إن مجلس إدارة الهيئة رأى عدم ضرورة وجود قانون مستقل ينظم آلية الصكوك على أن تقتصر فقط على باب بالقانون العام لسوق المال مثلها مثل السندات وتداول الأسهم وصناديق الاستثمار، مشيرا إلى أن مجلس إدارة الهيئة سيعكف خلال الفترة المقبلة على صياغة باب مستقل للصكوك على أن يتم طرحه للمناقشة مع الجهات المعنية مطلع الشهر المقبل.

وأوضح أن باب الصكوك سيشمل صكوك الشركات سواء الحكومية أو الخاصة بالإضافة إلى بنود تختص بصكوك الجهات والهيئات العامة.

وكشف رئيس الرقابة المالية عن استحداث مادة جديدة في قانون سوق المال تحت مسمى «السندات الإيرادية» للجهات الحكومية والتي تختص بتنظيم طروحات السندات من بعض الجهات والهيئات الحكومية لغرض محدد، على أن يحسب عائد هذه السندات الإيرادية من خلال نسبة معينة من إيرادات المشروع الذي أصدرت من أجله السندات.

وأشار إلى أن المادة ستحدد استخدامات الأموال الناتجة عن طرح هذه النوعية من السندات بحيث تكون مخصصة فقط للغرض المحدد الذي طرحت من أجله وتكون حسابات المشروع منفصلة عن حسابات بقية أنشطة الجهة المصدرة.

وأضاف أن مجلس إدارة الهيئة أقر مشروع التعديلات على قانون التمويل العقاري الصادر عام 2001، وكذلك تعديلات باللائحة التنفيذية لسوق المال وتشكل باب صناديق الاستثمار بالكامل وعددا من المواد الخاصة بتنظيم الشراء بالهامش، فضلا عن الموافقة على تنظيم الهيئات الشرعية للصناديق وشركات التأمين وغيرها من المؤسسات المالية التي تعلن عن ممارستها للنشاط وفقا للشريعة الإسلامية.

حيث لم يكن هناك أي قواعد تنظم هذا الموضوع أو اشتراط أي معايير لعضويتها.